مقابلة

جورج شاهين

العميد رمزي الرامي: واجهنا الأزمة المالية والإدارية بخطة تقشف

عبرت السنة الاولى على تولي المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري مهامه في المديرية وسط ظروف صعبة ومعقدة. الازمة المالية والسياسية التي عصفت بالبلاد، تركت اثارها السلبية على اداء الوزارات والمؤسسات العامة فشل بعضها وافتقدت اخرى خدماتها، باستثناء العسكرية والامنية، ومنها المديرية العامة للامن العام التي كافحت بكل الوسائل المتاحة من اجل الاحتفاظ بقدرتها على التصدي للمخاوف الامنية، وضمان استمرار خدماتها الحيوية للمواطنين والمقيمين على الاراضي اللبنانية

للوقوف على الاجراءات التي ضمنت بقاء المديرية العامة للامن العام مستعدة لمواجهة التحديات والحفاظ على مستوى خدماتها، اجرت "الامن العام" حديثا مع رئيس مكتب المدير العام العميد رمزي الرامي، رد فيه على مجموعة من الاسئلة المتصلة بشؤون المؤسسة الادارية والمالية واوضاعها الداخلية. اضافة الى الوضع الامني وازمة النازحين ومكافحة شبكات التجسس وظاهرة الاقامة غير الشرعية وعلاقاتها مع الجامعات والمؤسسات الاممية والمجتمع الاهلي.

■ اصابت الازمة النقدية والمالية المؤسسات الامنية في ادائها ومستوى خدماتها، هل تجاوزت المديرية العامة للامن العام هذا الوضع الاستثنائي؟

□ اصابت الازمة النقدية والاقتصادية التي بدأت العام 2019 الدولة والشعب اللبناني بأكمله، وقد اصابتنا الازمة كما الاخرين. عبرنا سنوات عدة وما زلنا نعيش ظروفا استثنائية، ولكن اداءنا ومستوى خدماتنا لم يتأثرا، وما زلنا نؤدي واجبنا ابان الازمة النقدية وجائحة كورونا وبعد انفجار مرفأ بيروت وتداعياته بلا انقطاع ولو ليوم واحد. كما اننا في خضم العدوان على جنوبنا العزيز وأهله الاباة، بقيت مراكزنا صامدة، نقدم فيها الخدمات باستثناء تلك الموجودة في القرى الامامية حيث حافظنا فيها على جهوزية العسكر، لكن اضطررنا الى نقل الخدمات الى مراكز الامن العام في القرى البعيدة نسبيا عن القصف من اجل سلامة المواطنين أصحاب المعاملات.

■ ما الاساليب التي اعتمدت للحفاظ على قدراتكم ومستوى ادائكم؟

□ تعددت الاساليب التي اعتمدت للحفاظ على قدراتنا وتلبية حاجاتنا الادارية والمالية والحفاظ على مستوى ادائها. عملنا على رفع الروح المعنوية لدى عناصرنا وشد العصب المهني وخفضنا عدد ايام الخدمة بما يتناسب مع الازمة المالية وارتفاع اسعار المحروقات والنقل، مع الحفاظ على استمرار مستوى ونوعية الخدمات للمواطنين. وعلى الصعيد اللوجستي اعتمدنا سياسة تقشفية واسعة وصارمة في استعمال المواد وتقنين المصروف ابتداء من الورق والمحروقات والسيارات والمفروشات وما يعد من الرفاهية.

■ شهدت الاجهزة الامنية استقالات وحالات فرار من الخدمة، كيف تمت معالجتها لتجاوز تداعياتها؟

□ نحن لم نعان من هذه المشكلة بصورة كبيرة وخطيرة. سجلت بعض حالات الفرار والاستقالات ولم تؤثر علينا. ساعدنا عناصرنا لمنع الوصول الى هذه الحالات. فعّلنا التقديمات الطبية، وزدنا المساعدات الاجتماعية من فائض الترشيد. وعندها ارتاح العسكريون وتقدموا بطلبات استرحام للقبول بعودة الفارين والمستقيلين الى الخدمة.

■ هل هناك امكان لفتح باب التطوع من جديد؟

□ بالفعل اعدنا فتح باب التطوع بصفة مأمور، وسنطوع 500 مأمور. ولدينا عدد جيد من تلامذة الضباط المتقدمين الى الكلية الحربية هذا العام والناجحين، وهي عملية لن تتوقف وسنفتح دورتي تطويع بصفة مفتش وضابط اختصاص لاحقا، من ضمن خطة لتلبية الحاجات المتزايدة.

■ اكتظت السجون بالمرتكبين وخصوصا الاجانب، كيف تواجهون ذلك؟

□ ليس لدينا سجن بالمعنى الحقيقي للسجون، بل لدينا مركز احتجاز Detention Center والعدد الاكبر هو من الرعايا الاجانب وقليل من اللبنانيين. ونحن نعاني من مشكلة اكتظاظ ايضا، والسبب مرتبط بطول انتظار بت قضايا الموقوفين لدى النيابات العامة، وخصوصا بالنسبة الى الرعايا السوريين والبطء والمراوغة في اعطاء الاجوبة من المنظمات الدولية، مما يؤخر توقيفهم بدل اخلاء سبيلهم.

■ عبرت ازمات عدة ارتبطت احداها بجوازات السفر؟ هل يمكن ان تتكرر؟

□ بصراحة الازمة لم تكن في المديرية بل عند اللبنانيين الذين تهافتوا في حال من الهلع على طلب الجوازات لسبب او بدونه. وكنا نعمل بشكل عادي لتلبية طلباتهم ولم يبق لبناني بحاجة اليه ولم يتسلمه. وللاسف ما زالت لدينا الاف الجوازات المنجزة التي لم يتسلمها طالبوها. ولأكون أكثر دقة فإن حوالي 68% منها لم تستخدم منذ العام 2020. وهو ما يثبت ان الازمة لم تكن عندنا بل كانت عند الشعب، ولم يحصل ان عجزنا او توقفنا عن استقبال طالبي الجوازات. اطمئن اللبنانيين ان لدينا كميات كافية ومنها ما هو على طريق التحقيق ونحن بعيدون من اية ازمة.

■ رفعتم كلفة خدماتكم هل يمكن مقارنتها بدول شبيهة بنا وهل هي دونها قيمة او تجاوزتها؟

□ بالفعل، رفعنا بدل الخدمات السريعة المأجورة بحيث اصبحت 4.900.000 ل.ل. وهي لا تزال دون ما كان مفروضا قبل الازمة المالية. وإذا احتسبناها بدقة نكتشف انها دون البدلات السابقة بنسبة 20% تقريبا. ويهمني ان اذكر اللبنانيين ان هذه البدلات "اختيارية" وليست "الزامية". وأشجعهم على التقدم بطلباتهم في المراكز الاقليمية بطريقة عادية من دون الخدمة المأجورة، فيوفرون على انفسهم هذا المبلغ كما عناء الانتقال الى دائرة العلاقات العامة في بيروت اقله مرتين عند تقديم المعاملة واستلامها.

رئيس مكتب المدير العام العميد رمزي الرامي.

"ما زلنا نعيش في ظروف استثنائية لكن اداءنا الاداري والامني ومستوى خدماتنا لم يتأثر بالازمة"

■ عقدتم عددا من التفاهمات وبروتوكولات التعاون مع جامعات ومؤسسات محلية واممية، ما هي ابرزها واهدافها؟

□ كما قلت سابقا، اجبرتنا الازمة التي ضربت لبنان منذ العام 2019 على تنفيذ سياسة تقشف قاسية، شملت عديدنا البشري في غياب التطويع، وبات لدينا نقص حاد في العديد والعناصر. ولذلك عمدنا الى تحسين نوعية العناصر وزيادة معرفتهم الادارية والتقنية، وهو ما دفعنا الى اعداد دورات تدريبية سنوية في المديرية والمؤسسات المدنية لاطلاعهم على اخر المعلومات والتقنيات العالمية. وتوجهنا الى الجامعات التي لقينا منها كل تعاون، لجهة تخفيض قيمة الاقساط السنوية والفصلية ان كان الطالب من الامن العام او زوجته او احد ابنائه. وهو ما انعكس تخفيضا لعبء مالي اضافي كان يلقى على كاهل عناصرنا.

■ نظمتم منذ سنوات برامج للعودة الامنة والطوعية للنازحين السوريين، ما الذي تحقق في السنة الاخيرة وهل يمكن اعتبارها آلية للتخفيف من حدة الازمة؟

□ نحن لم نوفر جهدا طيلة السنوات الماضية ولن نتراجع لا اليوم ولا في المستقبل علنا نساهم في حل هذا الملف الخطير والمصيري، بما يشكله من اخطار اقتصادية وبيئية وديموغرافية وامنية على لبنان وشعبه. من هنا جاءت فكرة حملات العودة الطوعية التي تكررت في السنة الاخيرة بتنظيم عدد منها، وان لم تكن باعداد كبيرة، الا انها شكلت فرقا وخطوة سباقة. فمراكزنا كانت وستبقى مفتوحة يوميا لتسجيل اسماء الراغبين في مثل هذه العودة، وعندما يصبح لدينا عدد مقبول نقوم بما يلزم لاعادتهم طوعا الى بلدهم.

■ تتحملون جزءا كبيرا من تداعيات ازمة النازحين ومخالفاتهم لقوانين العمل والاقامة، فهل ما انجز قلصها؟

□ تحملنا منذ بدء ازمة النزوح السوري عبئا كبيرا. وبعدما عانينا في البدء من ضغط الدخول على المعابر، انتقل ذلك اداريا الى مكاتبنا ودوائرنا، وزادت الازمة المالية والاقتصادية من الضغوط علينا. ولما تفاقمت الازمة منذ عام ونصف عام، كُلف اللواء البيسري بمهمة التواصل مع الدَولة السورية للحل، ولاحقا بمتابعة ملف الموقوفين في السجون. وما تحقق ما زال في خطواته الاولى في رحلة طويلة ومعقدة. وفي ظل هذا الوضع بدا الصراع مع مفوضية شؤون اللاجئين والنازحين (UNHCR) من اجل الحصول على "داتا" المعلومات كاملة لاستثمارها بشكل صحيح. فعدد النازحين تقلص فعلا ولو بصورة بطيئة، وما نأمله ◄

◄ ان تكون الوتيرة اكبر في حال تعاونت باقي وزارات وادارات الدولة مع الاجراءات الاخيرة لتطبيق "الخطة باء" لنتمكن من اتمامها.

■ شاركت المديرية في عدد من الخطط الامنية في الضاحية ومناطق مختلفة، هل ما زالت تلعب هذا الدور؟

□ نحن نعمل كمديرية على مستويين اداري وامني. والى جانب واجبنا الامني في ضاحية بيروت الجنوبية منذ ان كلفنا بحفظ امنها، وما زلنا نقوم بمهمات مختلفة على كل الاراضي اللبنانية بالتعاون مع باقي القوى الامنية وخصوصا في الاعياد والمناسبات الوطنية. كما سيرنا دوريات وحواجز ومداهمة المحلات والمؤسسات التجارية التي يشغلها او يملكها اجانب بطريقة غير شرعية بهدف اقفالها وتوقيف المخالفين في اشراف النيابات العامة المختصة.

■ كان للمدير العام بالوكالة اللواء الياس البيسري دور في ترتيب أوضاع المخيمات الفلسطينية واجراء المصالحات بعد احداث عين الحلوة هل استقر الوضع فيها؟

□ بحكم وجود المخيمات على اجزاء من ارضنا يجعلنا مسؤولين بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن امنها، وبخاصة ان غالبية المقيمين فيها هم من غير اللبنانيين. من هذا المنطلق تدخل اللواء البيسري لدى الاخوان الفلسطينيين اثر احداث عين الحلوة واصلح الحال بين الاخوة المتحاربين وسحب فتيل التفجير، مما ساهم في استقرار الوضع فيه وخفض نسبة التوتر بالتوازي في بقية المخيمات.

■ نجحت المديرية في مكافحة شبكات التجسس لصالح العدو الاسرائيلي هل من جديد يشار اليه؟

□ ان مكافحة شبكات التجسس عمل يومي، بحكم مسؤوليتنا بمراقبة حركة الاجانب واقامتهم على الاراضي اللبنانية ولا يمكن اغفال العين لحظة واحدة عن العدو وعملائه، لما يشكلونه من خطر على امننا الوطني. وهي مهمة تقوم بها شبكات الامن الواسعة وتمكنا من توقيف عدد منهم. ومن بينهم من تورط بالاتصال مع العدو الصهيوني سواء بارادته او من دونها، والعمل جار على مراقبة اخرين.

> **لا تزال بدلات رسم الخدمة السريعة المأجورة دون قيمة السابقة بـ20% تقريبا**

■ شارك اللواء البيسري في مؤتمرات عدة في الخارج وفي الاتحاد الأوروبي ومؤتمر بروكسل الثامن تحديدا ما الذي جناه للبنان منها؟

□ منذ العام 2011، تعاطى المجتمع الدولي بشكل عام والاتحاد الاوروبي بشكل خاص، مع ازمة النزوح السوري بطريقة مغايرة عن نظرتنا الى هذا الملف الشائك والمصيري. من هنا جاء تحرك اللواء البيسري في اتجاه هذه الدول والمنظمات الدولية لشرح وجهة نظرنا، في محاولة لتعديل نظرتهم. فكانت زياراته الى فرنسا وروما والفاتيكان وبلجيكا ومكاتب حلف "الناتو". وما انتهى اليه هذا الجهد اننا استطعنا التأثير بالموقف الاوروبي، وحملناه على الاستماع الينا كَوَنّا رأيا عاما اوروبيا مناصرا لنا. وكذلك باتت نظرة الناتو اكثر واقعية وقربا ولا اقول انها مطابقة، وما نأمله ان نكوّن قوة ضغط ولوبيا دوليا اوسع الى جانبنا.

■ شهدنا على نماذج من ازمات مع مؤسسات محلية واممية لاسيما الـ"UNHCR"، فهل حلت ام اننا سنلجأ الى حلول بديلة؟

□ شهدت المنظمات غير الحكومية المحليّة المعروفة بالـ(NGO) في السنوات الاخيرة طفرة كبيرة، تعاونها وتدعمها وتمولها منظمات دولية. وهي تعمل في غالبية الاوقات وفق اجنداتها وبرامجها الخاصة التي تتطابق مع تعليمات وارشادات ممولیها، وليس وفقا للانظمة والقوانين اللبنانية. من هنا نشأ الخلاف مع هذه المنظمات وكانت اكثرها حدة وظهورا الى العلن مع الـ"UNHCR" التي تعاطت مع الادارات اللبنانية ولا تزال بطريقة غريبة وفوقية، متجاهلة القوانين اللبنانية وما معها من اتفاقيات مع الجهات الدولية، ضاربة بعرض الحائط احترام سيادة الدولة على اراضيها. واكبر ما نواجهه يتمثل برفض الـ"UNHCR" تسليم الدولة اللبنانية الداتا الموجودة لديها والمتعلقة بالنازحين السوريين، وهو امر يمس السيادة اللبنانية، وهي مشكلة لم نتجاوزها بعد بسبب تعنتها وتمسك الحكومة بطلبها النابع من مبدأ السيادة الوطنية. ولذلك، وضعنا خطة بديلة تحت مسمى (الخطة باء) اقرتها الحكومة، للحصول على داتا السوريين، وسنطبقها قريبا ان بقيت الـ"UNHCR" على تعنتها.

■ عقدت المديرية مذكرات تفاهم مع اجهزة صديقة على المستوى الاقليمي والدولي فهل من جديد؟

□ لدينا تفاهمات ادارية ولوجستية مع دول صديقة عربية واوروبية، ومنظمات دولية لتطوير وتحديث انظمتنا الادارية والمعلوماتية. ومنها نظام مراقبة الحدود وحركة تنقل المسافرين وموارد الطاقة الشمسية. وسعينا الى تملك معدات لوجستية بعد استبدال المتهالكة منها. كما طورنا المختبرات الطبية لتامين درجة متقدمة من العناية الصحية. اما التفاهمات الامنية، فهي قائمة مع الدول الشقيقة والصديقة، مما يعزز الامن وتبادل المعلومات لحماية وطننا من اعمال التخريب والارهاب.